

[View this email in your browser](#)

موقف الأحزاب السياسية بما يتعلق بالانتخابات

التصريحات	الموقف من القانون الانتخابي				إجراء الانتخابات			الأحزاب والقوى السياسية
	غير محدد	الأكثرية	النسبي	المختلط	لا موقف	ضد	مع	
جيران باسيل: رفضنا التام للتعميد يؤكد عزماً على إنجاز قانون انتخاب، التأهيلي يؤمن صحة التمثيل، ولا نقول إنه يضمن انتخاب 64 نائباً مسيحياً في حال تقرر اعتماده، لكنه في مطلق الأحوال سيحطينا فرصة لانتخاب 52 نائباً مسيحياً. وفي المقابل يؤمن لكم - مخاطباً جنبلاط - وصول 9 نواب إلى البرلمان			x	x			إجراء الانتخابات شرط اقرار قانون جديد	التيار الوطني الحر
ملم رياشي: الجناح الأخر لنهضة الوطن يكون عبر إنتاج قانون جديد للإنتخابات النيابية ورفع الغبن والظلم عن المسيحيين				x			إجراء الانتخابات مع قانون جديد	حزب القوات اللبنانية
صالح مجاني: تيار "المستقبل" ضد التعميد، ويعمل بكل قوته على الصيغ المختلفة للتوصل الى قانون جديد للإنتخابات بحلول 15 أيار موعد الجلسة النيابية	x						إجراء الانتخابات مع قانون جديد	تيار المستقبل
الثاب محمد رعد: إننا نقى بانه ما من لبناني يريد التعميد للمجلس النيابي، لكن التعميد ليس خياراً إنما هو اتجاه تفرضه ضرورة استثنائية في زمن ما، هل وصلنا الى هذه الحافة؟ اعتقد أننا لا زلنا نحول ان نتجنب هذا الاتجاه.			x				مع إجراء الانتخابات	حزب الله
فنيه بري: حصدّ تمديد الولاية النيابية لثنته، وحتى إذا ذهبنا إلى القانون الدافق فإنّ التعميد يجب ان يقتصر على الوقت الضروري لإجراء الإنتخابات من خلال تعديل المهل، وأن يتحدّى هذا التعميد خمسة اشهر. وحتى وإن ذهبنا الى قانون جديد، وهذا ما أتمناه، فإنّ أيّ تعدي سيكون مرتبطاً بالمدّة الكافية والمحدودة لتنظيم الإنتخابات على أساسها			x	x			مع إجراء الانتخابات	حركة أمل
وليد جنبلاط: على الطبقة السياسية أن تتفق قبل 15 أيار على قانون انتخابي يوفق بين الاكثرية والنسبي أو بين النسبية والدوائر وإما اذا لم يتم الاتفاق على قانون جديد بقانون الستين المعدل في النوحه لا يزال موجوداً، إذا كان هناك حلولاً تانية فلا مانع لدي ولكن لا للقانون التأهيلي		x		x			مع إجراء الانتخابات	الحزب التقدمي الاشتراكي
المسؤول الاصلاحى سليمان فرنجي: النسبية الكاملة تمثل كافة شرائح المجتمع ونحن نؤيدها والتيار الوطني الحر يستفيد منها لكنه يريد أن يستبد لوحده فالنسبية الكاملة هي لمصلحة المسيحيين وكل الناس				x			مع إجراء الانتخابات	حزب المرده
ونام وهاب لا حل إلا بالعودة الى النسبية الكاملة والدوائر الموسعة وليس الضيقه لأن النسبية عبر الدوائر الموسعة تخلق لنا نائباً على مستوى لبنان وليس نائباً لمنطقته أو نائباً يهتم فقط بخدمات منطقته				x			مع إجراء الانتخابات	حزب التوحيد
سامي الجميل: أننا طرحنا النسبية ب15 دائرة قبل حزب الله والجميع، عندما كنا نحن والتيار والقوات والمردة في بكرى		x	x				إجراء الانتخابات النيابية	حزب الكتائب

"مؤتمر صحفي بعنوان "مسرحة الانتخابات ومهزلة الحلول"

بعدها قرّر رئيس الجمهورية ميشال عون تأجيل انعقاد المجلس النيابي مدّة شهر واحد، وذلك استناداً الى نصّ المادة 59 من الدستور اللبناني، عقدت لادي يوم الثلاثاء في 18 نيسان 2017 مؤتمراً صحافياً بعنوان: "مسرحة الانتخابات ومهزلة الحلول" لعرض موقفها ممّا آلت إليه الأمور في الملف المتعلق بالقانون الانتخابي. وكانت لادي قد رصدت مخالفات عديدة للدستور في هذا الإطار وقامت بعرضها. وأكدت الجمعية في البيان، أن "تأجيل

وتعقبا على التلاعب من قبل، جميع الأفرقاء السياسيين والمرواغة في التوافق على قانون إنتخابي للسير بالعملية الإنتخابية، تقوم الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات بتقييم الأنظمة الإنتخابية التي تطرح من قبل الأفرقاء السياسية وفقاً لمعاييرها. وقد تطرقت خلال هذا المؤتمر إلى الإقتراح المقدم من قبل الوزير جبران باسيل، وتحديد القانون الإنتخابي المبني على "التأهيل". إذ عبرت عن رفضها الكامل لهذا الإقتراح، وإعتبرت أن " فكرة التأهيل على أساس طائفي تزيد حدة الخطاب الطائفي وتحرم عددا لا يستهان به من المواطنين والمواطنات من التصويت في المرحلة الأولى كما أن هذا الطرح لا يؤمن أي حد أدنى من ديناميكية التغيير ويعيد إنتاج القوى السياسية نفسها".

للإطلاع على كامل البيان: <http://bit.ly/2pvPq8Z>

لادي تقييم اقتراح القانون التأهلي والإشترافي ومواطنون ومواطنات في دولة

أصدرت الجمعية تقييما مفصلا للنظام التأهلي والنظام الانتخابي المقترح من قبل حزب الاشترافي وللقانون المقترح من قبل الوزير السابق شربل نحاس "مواطنون ونحاس".



دراسة تقييمية لطرح القانون الانتخابي المبني على "التأهيل"

هذا الطرح يقسم العملية الاقتراعية إلى مرحلتين:

- في المرحلة الأولى يتم تقسيم الناخبين إلى هئتين (مسيحية وإسلامية) تقترع كل واحدة منها للمقاعد المخصصة لها (إن وجدت) في الدائرة الانتخابية أي القضاء بحسب القانون الحالي.
- يتأهل المرشحان اللذان نالا أعلى نسبة أصوات لكل مقعد للمرحلة الثانية حيث سيعاد تجميع الناخبين في هيئة واحدة ستختار بين المؤهلين وفقا للنظام النسبي ضمن ١٠ دوائر مع لائحة مغلقة.

<p>٢. يقاوم هذا الاقتراح الخطاب الطائفي ويزيد من حدة التعصب لأن المرشح عليه أن يحصل أكبر عدد من أبناء طائفته ليتمكن من التأهل للمرحلة الثانية لذا فهو اقتراح طائفي بامتياز.</p>	<p>٢. لا يصحح عدم المساواة بين الناخبين والمرشحين لجهة قيمة المقاعد. أي تختلف قيمة المقعد بين قضاء وآخر ولا مساواة بين الناخبين لجهة قيمة أصواتهم أيضا.</p>	<p>• الناخبون المسيحيون في صيدا (المدنية) وصور والنبطية وبنيت جبيل والمنية-ضنية. • الناخبون المسلمون في بيروت الأولى وكسروان والمتن الشمالي وجزين وبشري وزغرتا والبترون والكورة. • الناخبون اليهود (القلة ليست عذر عند ما نتكلم عن حقوق) المجموع يعادل حوالي ١١٦,٠٠٠ ناخب.</p>	<p>أبرز المشاكل في هذا اقتراح (إذا استثنينا البند الإصلاحي الأخر من غير النظام الانتخابي): ١. يخلق عدم مساواة إضافية بين الناخبين لأنه سيقسّمهم إلى قسمين: قسم له الحق بالاقتراع في المرحلتين وقسم يحق له الاقتراع للمرحلة الثانية فقط. يتوزع الناخبون الممنوعون من الاقتراع في المرحلة الأولى إلى ثلاث فئات:</p>
<p>إضافة إلى ذلك، يبقى هناك العديد من الأمور غير الموضحة لجهة الإجراءات التنفيذية وتحديد المثل الناخبة وقررها وغير ذلك، مما يوحي أن طريقة التعاطي مع هذا الطرح، كما مع سواه، غير جدية ولم تأخذ بالاعتبار جوانب أساسية من القانون.</p>	<p>٧. ليس مفهوما لماذا التأهيل مقصّر على أعلى مرشحين؟ التأهيل يجب أن يستند إلى معايير واضحة وموحدة، أي نسبة مئوية (مثل القانون الفرنسي) مثلا ٥% أو ١٠% (أي ٦ مؤهلين أو ٥ أو ٤)، وهذا يسمح لتأليف لوائح عدة للمرحلة الثانية. ٨. من نقاط الضعف في الاقتراح المقدم اختلاف الدوائر بين المرحلة الأولى التأهيلية والمرحلة الثانية وهو ما لا يعتمد عادة في الاقتراحات التأهيلية.</p>	<p>٥. عندما يقتصر التأهيل حصرا على أعلى مرشحين لكل مقعد هذا يعني إلغاء التنافس (في معظم الحالات) في المرحلة الثانية لأن أضرابات سياسية/طائفية تستطيع أن تؤمن فوز مرشحين من الحزب. ٦. يسبب المرحلة التأهيلية الأولى تصبح النسبية في التمثيل مهما كان شكلها أكثرية مقنعة بتسمية النسبية.</p>	<p>٤. يقاوم التشويه التمثيلي للنظام الأخرى: في الأنظمة الأخرى السابقة كانت الأضرابات أو أكبر الأقليات تفوز وتحصل على حزم أكبر من حجمها الفعلي، في هذا الاقتراح أصبح ممكنا لأقلية أن تفوز وتحصد أكثرية أي حجم أكبر من حجمها.</p>

تقييم لادي للنظام الإنتخابي المقترح من قبل الحزب الاشترافي:

- إن عدد مقاعد الدوائر في الشق الأكثرية يتراوح بين 1 و 55 مع كوتا مذهبية ومناطقية، كما انه لا تتساوى في الدوائر المعتمدة قيمة المقاعد، وتؤدي إلى عدم تمثيل جزء من الناخبين بسبب النظام الإنتخابي.
- إن عدد مقاعد الدوائر في الشق النسبي يتراوح بين ال 4 وال 10 مقعداً مع توزيع مذهبي ومناطقى لهذه المقاعد ما يحول النسبية المقترحة بمفاعيلها إلى نظام أكثرية مبطن. كما انه لا تتساوى في الدوائر المعتمدة قيمة المقاعد
- عدم مساواة بين اللبانيين في قيمة الصوت في الشق الأكثرية والنسبي.
- لا يؤمن دينامية تغيير بحدّها الأدنى ويُصعّب على المجموعات الجديدة الدخول إلى البرلمان.
- لا يؤمن دقة وعدالة التمثيل.

موقف لادي من النظام الانتخابي	النظام النسبي	النظام الاكثري	شكل النظام الانتخابي نظام مختلط
يؤمن دقة وعدالة التمثيل			عدد أعضاء البرلمان 128 انتخاب 64 نائباً على أساس النظام الاكثري و64 نائباً على أساس النظام النسبي
يؤمن ديناميكية التغيير بخدتها الادنى			عدد الدوائر الانتخابية 26 دائرة للنظام الاكثري أي الدوائر نفسها بحسب قانون 2008/25 و11 دائرة للنظام النسبي مع تقسيم بيروت الى دائرتين ودجل لبنان الى ثلاث دوائر.
يساهم في الإضعاف من حدة البرابنتية السياسية			عدد مقاعد الدوائر متراوح المقاعد في النظام الاكثري بين 1 و5 مقاعد متراوح المقاعد في النظام النسبي بين 4 و10 مقاعد
يساهم في تحويل الانتخابات من "تصويت للأشخاص" الى "تصويت للأفكار" وللبرامج السياسية			صوت تفضيلي في الشق النسبي لا وجود لكوّتا نسائية
يؤمن المساواة بين الناخبين (مساواة في حجم الدوائر + قيمة المقعد)			
يحد من الخطاب السياسي المتعصب			

موقف لادي من النظام الانتخابي المقترح من قبل التيار الوطني الحر:

- نظام انتخابي طائفيّ يرسخ خطاباً مذهبياً في السياسة والمجتمع كما يُمكن لهذا نظام أن يزيد من الشرخ بين المواطنين، ويُشجع المرشحين على المزايدة في الطائفية وفي ما يمكنهم تقديمه لطوائفهم بدل تقديم برامج وطروحات وطنية.
- لا يؤمن هذا النظام المساواة بين الناخبين إذ تختلف قيمة صوت الناخب وقيمة المقعد باختلاف المذهب المنتمي اليه وباختلاف الدائرة الانتخابية.
- يمتنع هذا النظام على الناخب ان يقترح لأشخاص من غير مذهبه أو لبرنامج معين مطروح من قبل مرشح من خارج الطائفة مع بعض الاستثناءات (الناخبون المسلمون الذين ينتمون الى طوائف الأقليات غير المُخصص لها أي مقعد في المجلس النيابي فيكون لكل منهم الحق في الإقتراع لمن يختاروهم من المرشحين المُسلمين الى أي طائفة إنتموا)
- أما في الشق النسبي من هذا النظام فإنّ انتخاب 59 مقعداً موزعين على 5 محافظات مع كوّتا مذهبية ومناطقية يُضعف من مفعول النسبية ويحوّلها الى نظام اكثري تحت مسمّى النسبية لان عدد المقاعد المخصص للشق النسبي من القانون موزعين على 5 محافظات مع توزيع مذهبي سيعطي بالطبع مفعول النظام الاكثري.

موقف الجمعية من النظام	دوائر النظام النسبي	دوائر النظام الاكثري	شكل النظام الانتخابي مختلط
يؤمن دقة وعدالة التمثيل			عدد أعضاء البرلمان 128 اعتماد النظام الاكثري البروتوكسي (أي كل مذهب ينتخب نوابه) في 99 دائرة (30 دائرة مسيحية و34 دائرة مسلمة) في النظام الاكثري البروتوكسي يتم اعتماد المسيحيين كتلة واحدة والتمثيل للمسلمين مذهباً عتد.
يؤمن ديناميكية التغيير بخدتها الادنى			عدد الدوائر الانتخابية 14 دائرة للنظام الاكثري البروتوكسي 5 دوائر للنظام النسبي (المحافظات الخمس التنفيذية)
يساهم في الإضعاف من حدة البرابنتية السياسية			صوت تفضيلي واحد يمكن للناخب منحه للمرشح من نفس قضاء الناخب وليس المحافظة لا وجود لكوّتا نسائية
يساهم في تحويل الانتخابات من "تصويت للأشخاص" الى "تصويت للأفكار" وللبرامج السياسية			
يؤمن المساواة بين الناخبين (مساواة في حجم الدوائر + قيمة المقعد)			
يحد من الخطاب السياسي المتعصب			

موقف لادي من النظام الانتخابي المقترح من قبل مواطنون ومواطنات في دولة:

- يميّز هذا النظام بين الناخبين (الذين اختاروا التصويت وطنياً او طائفيًا) وبين المرشحين لجهة تأمين المساواة فيما بينهم لجهة قيمة المقاعد والاصوات التي يصعب احتسابها قبل اجراء الانتخابات نفسها.
- في الشق الطائفي منه وفي حال الذهاب الى خيار تطبيق ان "كل طائفة تنتخب نوابها في الاساس الطائفي" فهو نظام انتخابي قد يرسخ خطاباً مذهبياً في السياسة والمجتمع كما يُمكن لهذا نظام أن يزيد من الشرخ بين المواطنين، ويُشجع المرشحين على المزايدة في الطائفية وفي ما يمكنهم تقديمه لطوائفهم بدل تقديم برامج وطروحات وطنية.
- في الشق الطائفي لا يؤمن هذا النظام المساواة بين المواطنين إذ تختلف قيمة صوت المواطن وقيمة المقعد باختلاف المذهب المنتمي اليه.
- أما في الشق الوطني خارج التصنيف والانتماء الطائفيين، يؤمن هذا النظام دينامية تغيير بحدّها الأدنى.

موقف الجمعية من النظام

- يؤمن دقة وعدالة التمثيل
- يؤمن ديناميكية التغيير بحدّها الأدنى
- يساهم في الإضفاف من حدة الرأبائية السياسية (في الشق الوطني فقط) ولكنه يولي أهمية متعكسة في الشق الطائفي منه
- يساهم في تحويل الانتخابات من "تصويت للأشخاص" إلى "تصويت للأفكار" وللأبرامج السياسية في الشق الوطني فقط
- يؤمن المساواة بين الناخبين (مساواة في حجم الدوائر + قيمة المقعد)
- يحدّ من الخطاب السياسي المتعصب (في الشق الوطني) ولكنه يحدّي هذا الخطاب في الشق الطائفي منه

النظام الانتخابي المقترح

من قبل مواطنون ومواطنات في دولة

في التمثيل الطائفي

11 دائرة غير جغرافية بحسب الطوائف

في التمثيل الوطني

الدوائر الانتخابية

عدد مقاعد الدوائر

يحدد عدد المقاعد المخصصة للتصويت الوطني بعد الانتخابات وذلك بحسب نسبة الناخبين الذين صوتوا وطنياً

شكل الدوائر الانتخابية إما على أساس اللوائح المقفلة بالنسبة (وصل عددها إلى 4) أو مع أصوات تفضيلية

كوتا نسائية بنسبة الثلث

تجدون كافة الأنظمة الانتخابية المقترحة وتقييم لادي لها، على هذا الرابط: <http://bit.ly/2mFh5QZ>

لادي في الجامعات

أقامت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، ورشة عمل عرضت فيها الأنظمة الانتخابية والمعايير التي وضعتها في تقييم الأنظمة، في 3 نيسان 2017، في جامعة الروح القدس - الكسليك . وقد تمّ عرض أهم الإصلاحات الانتخابية التي تطالب بها لادي، بالإضافة إلى شرح أهمية دورية الانتخابات وتأثيرها المباشر وغير المباشر على حياة المواطن. من ثمّ فتح باب النقاش للطلاب. وضمن فعاليات معرض الجمعيات الذي يعقد سنوياً في الجامعات، شاركت لادي في المعارض التي جرت في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف، يومي 27 و28 نيسان 2017. وخلال المعارض، عرّفت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الطلاب بالجمعية وعملها، واستقطبت عدداً من المتطوعين إلى صفوفها.



لادي في المدارس

استكمالاً للمشروع الذي يركز على مجموعة من الأنشطة والندوات النوعية، حول القيم والأسس الديمقراطية انطلاقاً من المدارس، أقامت الجمعية ندوة تثقيفية في كلية علي بن أبي طالب، التابعة لمدارس جمعية المقاصد الإسلامية، الثلاثاء 4 نيسان 2017. تلتها محاضرة يوم السبت 8 نيسان 2017. ركزت على شرح القانون الانتخابي، الذي على أساسه ستخوض المدرسة تجربة الانتخابات وتنتج مجلساً طلابياً يمثل صفوفها .



للتعرف على الأنظمة الانتخابية.



وضمن فعاليات معرض الكتاب العاشر، أقامت الجمعية محاضرة للقسم الثانوي التابع لمدراس جمعية المبرات الخيرية، يوم الإثنين 24 نيسان 2017. وخلال الندوة، شرحت الجمعية الفرق بين النظم الانتخابية الى الطلاب، على أن يستكمل عرض القانون الانتخابي الخاص بالمدراس في المرحلة المقبلة، وذلك بهدف تحضيرهم لانتخاب مجلس طلابي للصفوفهم وبعد إتمام المرحلة الأولى، التي تضمنت شرحاً للأنظمة الانتخابية في مدرسة علي النهري في بعلبك. أقامت الجمعية محاضرة، في 25 نيسان 2017، ركزت بشكل مفصل عن القانون الانتخابي الخاص بالمدراس. أما في مدرسة الوطنية الأرثوذكسية – الشيخ طابا/عكار، قدمت الجمعية ندوة شرحت القوانين الانتخابية وتقنيات قانون الانتخابي يوم الأربعاء 26 نيسان. وفي بعلبك، وتحديداً في ثانوية شمسطار الرسمية، عرفت الجمعية الطلاب على الأنظمة الانتخابية وعرضت الإصلاحات التي يجب أن تتواجد في أي قانون انتخابي، يوم الخميس 27 نيسان 2017.

تحالف برلمان لكل البلد

نشطت تحركات تحالف برلمان لكل البلد، خلال الشهر الماضي، نظراً لإقتراب موعد جلسة المجلس النيابي التي كانت مقررة نهار الخميس 13 نيسان 2017. فأولى تحركاته كانت أمام قصر الجمهوري في بعبدا، تزامناً مع انعقاد جلسة لمجلس الوزراء للبت في القانون الانتخابي، في 10 نيسان 2017، للمطالبة بتحديد موعد للانتخابات في أسرع وقت ولمحاسبة السلطة على المخالفات الدستورية والقانونية التي ارتكبتها في ملف الانتخابات. رابط البيان <http://bit.ly/2qoGVqI>



النيابي، كما دعا جميع النيابيين الخروج إلى الشارع يوم الخميس 13 نيسان بوقت مبكرة للمشاركة في توقيعاتهم من بين توقيعاتهم
الواقع
رابط البيان <http://bit.ly/2qoFEG9>



أما على صعيد المناطق، نفذ التحالف إجتماعا في النبطية، يوم 27 نيسان 2017، وآخر في طرابلس، نهار الثلاثاء 25 نيسان، للبحث في نشاطات التحالف والوقوف على آخر تحركاته.

وقد تم تأجيل التظاهرة التي كانت ستجري يوم انعقاد الجلسة في 13 نيسان إلى 14 من الشهر الحالي.

وكانت لادي قد عقدت، نهار الأربعاء 26 نيسان 2017، ورشة عمل لأعضاء التحالف لمناقشة الأنظمة الانتخابية المقترحة من قبل الأفرقاء السياسيين والمعايير التي وضعتها لادي لكل نظام إنتخابي مقترح. وحاليا يقوم التحالف وأعضاؤه حاليا بالتحضير لسلسلة من التكرات في بيروت وكافة المناطق تحضيرا للمظاهرة تحت شعار التمديد #لن يمر، يوم الأحد 14 أيار، في وسط بيروت من أمام مدخل المجلس النيابي (لجهة بلدية بيروت) الساعة 11 صباحا. وفي دعوته للتظاهر يذكر التحالف بمطالبه الثلاث الأساسية:

- تحديد موعد لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن
- تنتهي ولاية المجلس النيابي في 20 حزيران 2017
- قانون انتخابي نسبي اصلاحي.

رزمة التحركات خلال شهر أيار:

الخميس 4 أيار: وقفة رمزية وقراءة بيان من أمام مفرق قصر بعبدا (تزامنا مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء) على الساعة الواحدة ظهرا
السبت 6 أيار: اعتصام في النبطية دوار كفر رمان في تمام الرابعة بعد الظهر.
الأحد 7 أيار: في البقاع ساحة شتورة الساعة السادسة
الأحد 14 أيار: مظاهرة في وسط بيروت الساعة 11 صباحا



This is a boxed text block. You can use it to draw attention to important content.



[Facebook](#)



[Twitter](#)



[LinkedIn](#)



[YouTube](#)



[Website](#)

Copyright © 2017

Lebanese Association for Democratic Elections, All rights reserved.

Petro Trad Street, Sodeco 7 Bldg, 5th fl.

T: +961 -1-333713

info@lade.org.lb

[unsubscribe from this list](#) [update subscription preferences](#)

This email was sent to haneen.s@lade.org.lb

[why did I get this?](#) [unsubscribe from this list](#) [update subscription preferences](#)

Lebanese Association For Democratic Elections · Sodeco, Beirut, Lebanon · Beirut METN · Lebanon

MailChimp

[Subscribe](#)

[Past Issues](#)

[Translate ▼](#)
